

مجموعة البنك التجاري الكويتي

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

(مدققة)

مجموعة البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة	
4 - 1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
5	بيان المركز المالي المجمع
6	بيان الدخل المجمع
7	بيان الدخل الشامل المجمع
8	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
9	بيان التدفقات النقدية المجمع
40 - 10	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: +965 2240 8060 - 965 2240 8844

فاكس: +965 2240 2080 - 965 2240 8855

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية") في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك ("المعايير الدولية للاستقلالية") (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الأكبر خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور.

لقد حددنا الأمر التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 حول البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2,806,909 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 تمثل 60% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") أيهما أعلى، كما هو مبين في السياسات المحاسبية ضمن إيضاح 2 من البيانات المالية المجمعة.

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي تعتبر عملية معقدة حيث تتطلب أحكاماً هامة عند تطبيقها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به بناء على عدد أيام التأخير، إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وعدم التأكد من التقديرات ذات الصلة وأحكام الإدارة في تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة، والتعديلات على نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت، فقد تم اعتبار ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على البيانات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد تصنيف المرحلة وكفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وعليه، قمنا بتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس في تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمراجعة احتمالية التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر والتراكبات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار في ضوء الآثار الاقتصادية المستمرة لغرض تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة متطلبات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير التصنيف والخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم احتسابها من قبل المجموعة، بما في ذلك، أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها بعين الاعتبار في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها المجموعة. لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى تناسق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة إذا تطلب ذلك، واحتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بالتحقق مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بتقييم الضمانات وإعادة احتساب المخصصات المتعلقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- تخطيط وتنفيذ التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

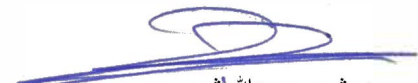
نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

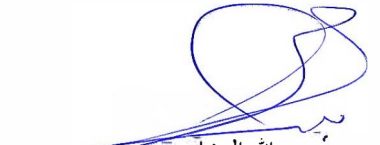
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة عليهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البرزيع وشركاهم



بدّر عبدالله الزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الزان وشركاه

دولة الكويت
4 مارس 2025

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان المركز المالي المجموع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	إيضاح	الموجودات
696,647	1,024,854	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
176,887	86,461	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
444,674	227,640	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,430,041	2,806,909	6	قروض وسلفيات
333,426	423,166	7	استثمارات في أوراق مالية
29,311	28,698		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
61,521	64,667	10	موجودات أخرى
4,176,013	4,665,901		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
161,154	244,406		المستحق إلى البنوك
190,770	176,339		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,200,336	2,489,763		ودائع العملاء
740,096	759,960	11	أموال مقترضة أخرى
223,079	249,707	12	مطلوبات أخرى
3,515,435	3,920,175		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
199,206	199,206		رأس المال
-	19,921		أسهم منحة مقترحة
(99,369)	(98,890)		أسهم الخزينة
285,515	279,294		احتياطات
230,157	274,161		أرباح محتفظ بها
615,509	673,692		توزيعات أرباح مقترحة
44,823	71,755		
660,332	745,447		
246	279		
660,578	745,726	13	الحصص غير المسيطرة
4,176,013	4,665,901		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Kelham S. Mahboz

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	إيضاح	
217,507	237,711	14	إيرادات الفوائد
(104,456)	(120,052)		مصاريف الفوائد
113,051	117,659		صافي إيرادات الفوائد
44,530	49,678		أتعاب وعمولات
8,039	8,349		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
110	117		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
3,752	3,740		إيرادات توزيعات أرباح
690	426		إيرادات تشغيل أخرى
170,172	179,969		إيرادات التشغيل
(28,855)	(35,599)		مصاريف الموظفين
(21,423)	(25,091)		مصاريف عمومية وإدارية
(2,725)	(1,559)		استهلاك وإطفاء
(53,003)	(62,249)		مصاريف التشغيل
117,169	117,720		ربح التشغيل قبل المخصصات
(142)	47,706	15	صافي المعكوس (المحمل) من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى
117,027	165,426		الربح قبل الضرائب والمساهمات
(5,238)	(7,459)	16	ضرائب ومساهمات
(614)	(741)	19	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
111,175	157,226		صافي ربح السنة
111,150	157,195		الخاص بـ : مساهمي البنك
25	31		الحصص غير المسيطرة
111,175	157,226		
59.9	87.7	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	صافي ربح السنة
111,175	157,226	
		(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:
		بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:
		أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6,748	(6,321)	صافي التغير في القيمة العادلة
(373)	(769)	خسارة إعادة تقييم عقار
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:
		أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
1,469	831	صافي التغير في القيمة العادلة
178	(9)	صافي (الخسارة) الربح الناتج من الإستبعادات والمحولة إلى بيان الدخل
8,022	(6,268)	
119,197	150,958	اجمالي الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ :
119,267	150,925	مساهمي البنك
(70)	33	الحصص غير المسيطرة
119,197	150,958	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الخاص بمساهمي البنك														
احتياطات														
رأس المال	توزيعات أسهم منحة	أسهم الخزينة	علاوة إصدار	احتياطي عام	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي تقييم استثمار	مجموع الإحتياطيات	أرباح محتفظ بها	توزيعات أرباح مقترحة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
199,206	-	(49,798)	66,791	17,927	25,242	51,461	277,398	185,901	47,298	660,005	316	660,321		
-	-	-	-	-	(373)	8,490	8,117	111,150	-	119,267	(70)	119,197		
-	-	(49,571)	-	-	-	-	-	-	-	(49,571)	-	(49,571)		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(47,298)	(47,298)	-	(47,298)		
-	-	-	-	-	-	-	-	(22,071)	-	(22,071)	-	(22,071)		
-	-	-	-	-	-	-	-	(44,823)	-	-	-	-		
199,206	-	(99,369)	66,791	17,927	24,869	59,951	285,515	230,157	44,823	660,332	246	660,578		
-	-	-	-	-	(769)	(5,501)	(6,270)	157,195	-	150,925	33	150,958		
-	-	479	-	49	-	-	49	-	-	528	-	528		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,823)	(44,823)	-	(44,823)		
-	-	-	-	-	-	-	-	(21,515)	-	(21,515)	-	(21,515)		
-	-	-	-	-	-	-	-	(71,755)	71,755	-	-	-		
-	19,921	-	-	-	-	-	-	(19,921)	-	-	-	-		
199,206	19,921	(98,890)	66,791	17,927	24,100	54,450	279,294	274,161	71,755	745,447	279	745,726		
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024														

الرصيد كما في 1 يناير 2023
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
شراء أسهم الخرينة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة
(إيضاح 13 (ز))
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
بيع أسهم الخرينة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة
(إيضاح 13 (ز))
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))
توزيعات أسهم منحة مقترحة
(إيضاح 13 (ز))
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,530 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: خسارة بمبلغ 5,506 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	إيضاح
117,027	165,426	
142	(47,706)	15
(3,862)	(3,857)	
2,617	(934)	
2,725	1,559	
118,649	114,488	
6,668	90,426	
35,481	217,144	
4,570	(390,118)	
41,559	55,846	
(63,693)	83,252	
(82,973)	(14,431)	
(139,949)	289,427	
(18,122)	18,627	
(97,810)	464,661	
135,122	106,968	
(86,377)	(200,854)	
3,752	3,740	
240	-	
(567)	(403)	
52,170	(90,549)	
128,654	19,864	
(49,571)	-	
-	528	
(69,369)	(66,338)	
9,714	(45,946)	
(35,926)	328,166	
732,625	696,699	
696,699	1,024,865	3

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 18 فبراير 2025. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

لدى مجلس الإدارة في تاريخ الموافقة على البيانات المالية المجمعة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في الوجود التشغيلي في المستقبل القريب. وبالتالي، قامت المجموعة بتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي في إعداد البيانات المالية المجمعة.

2. السياسات المحاسبية المادية

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية مع التعديل على احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إلى جانب الآثار المترتبة على الإفصاحات المتعلقة بها.

يشار إلى الإطار أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية" المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك خُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية اعتباراً من 1 يناير 2024 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار، للتأكد من عدم اعتراف البائع - المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ بها. تتضمن معاملات البيع وإعادة الاستئجار تحويل الأصل من قبل المنشأة (البائع - المستأجر) إلى منشأة أخرى (البائع - المستأجر) وإعادة استئجار نفس الأصل من قبل (البائع - المستأجر). يهدف التعديل إلى تحسين متطلبات معاملات البيع وإعادة الاستئجار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. ولا يغير محاسبة عقود الإيجار غير المتعلقة بمعاملات البيع وإعادة الاستئجار.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 - تصنيف الالتزامات إلى التزامات متداولة أو غير متداولة وغير متداولة مع التعهدات

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1، أن تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل من نهاية فترة التقرير، بغض النظر عن ما إذا كانت المنشأة تتوقع ممارسة حقها أم لا. تعتبر الحقوق موجودة إذا تم الالتزام بالاتفاقيات في نهاية فترة التقرير.

توضح التعديلات أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزامات لا يتأثر بالتعهدات المطلوب الالتزام بها بعد نهاية فترة التقرير. ومع ذلك، تنطبق متطلبات الإفصاح الإضافية على هذه الالتزامات.

لم يكن للتعديلات أعلاه تأثير على بيان المركز المالي المجموع للمجموعة والتي تم عرضها حسب السيولة.

إن التعديلات الأخرى التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2024، لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تسر بعد:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية التبادل - 1 يناير 2025

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا يكون كذلك. وبتطبيق التعديلات، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن المنشأة إلا من الحصول على ما لا يزيد عن مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة الصرف المنظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على المنشأة الكشف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم مدى تأثير عدم قابلية تبادل العملة، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية في 1 يناير 2026

تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدًا.
- إدخال الإفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية - 1 يناير 2027

- يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض البيانات المالية، ويحمل العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 دون تغيير ويكملها بمتطلبات جديدة. وتشمل ما يلي:
- اشتراط تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات إلى فئات محددة وتوفير مجاميع ومجاميع فرعية محددة في قائمة الدخل.
 - إرشادات معززة بشأن تجميع العناصر وموقعها وتصنيفها عبر البيانات المالية الأولية والإفصاحات.
 - الإفصاحات الإلزامية حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (مجموعة فرعية من مقاييس الأداء البديلة).

يُجري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 أيضًا تعديلات لاحقة على المعايير المحاسبية الأخرى، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 ربحية السهم، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 البيانات المالية المرحلية.

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة أعلاه. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم استبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم استبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجموع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت الإلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

أ) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء المشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديدًا طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية ميدنيًا بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استنادًا إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:
- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية و
 - أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي أو يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجمع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة لتوزيعات الأرباح الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر المجمع. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9). تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج الودائع لدى بنوك أو المؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب. المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

د. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبيق منهج نوعي وتطليعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجموع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

هـ- الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

و- مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز- موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

ح- القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنه في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط- التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 21 (ب) (1).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات

الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية
تمويل إسكاني

7 سنوات
5 سنوات
15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل المجمع ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تُجرى عملية الاحتساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج- مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهرياً، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً لشروط وأحكام مختلفة إلى حد كبير. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب انخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2.

مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.
تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

نسبة الخسارة	عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق
20%	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً
50%	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً
100%	أكثر من 365 يوماً

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

ك- انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

ل- عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الاحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإقرار بخسارة الانخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

م- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة.

وما لم تتبين المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجموع.

ب) مطلوبات عقود التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ن- موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

س- موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع- أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزانة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في الاحتياطيات ثم الأرباح المحتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف- تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصرفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لأصغر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص- منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

ق- العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الآخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ر- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ التقرير، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت- موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث- ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجمع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المتكبدة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

خ- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة
خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي :

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 (د) (1) تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2 (د) (ي) لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والإفتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المدرجة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجيتها الأعمال).

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
199,061	63,739	نقد وبنود نقدية
166,708	302,746	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
330,930	658,380	ودائع لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام
696,699	1,024,865	
(52)	(11)	ناقصا : مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)
696,647	1,024,854	

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم تصنيف الودائع لدى البنوك ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

4. سندات الخزانة والبنك المركزي

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
15,639	5,007	سندات الخزانة
161,248	81,454	سندات البنك المركزي
176,887	86,461	

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
251,862	121,067	إيداعات لدى البنوك
(88)	(16)	ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)
251,774	121,051	
48,000	-	المستحق من المؤسسات المالية الأخرى
146,693	108,133	قروض وسلفيات إلى البنوك
(1,793)	(1,544)	ناقصاً : مخصص الإنخفاض في القيمة
192,900	106,589	
444,674	227,640	

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

6. قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "القروض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024:

المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
559,756	-	-	24,089	535,667	تجاري وصناعي
789,703	62	531	23,293	765,817	إثنائي وعقاري
140,389	85,702	-	25,455	29,232	مؤسسات مالية أخرى
544,992	-	-	-	544,992	أفراد
981,209	-	38,819	134,319	808,071	أخرى
3,016,049	85,764	39,350	207,156	2,683,779	
(209,140)					ناقصا : مخصص الإنخفاض في القيمة
2,806,909					

كما في 31 ديسمبر 2023:

ألف دينار كويتي	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعي	480,672	57,474	-	1,325	539,471
إنشائي وعقاري	790,581	29,473	-	38	820,092
مؤسسات مالية أخرى	22,744	-	-	-	22,744
أفراد	511,645	-	-	-	511,645
أخرى	667,712	56,937	-	-	724,649
	2,473,354	143,884	-	1,363	2,618,601
ناقصا : مخصص الإنخفاض في القيمة					(188,560)
					2,430,041

الحركة على مخصصات القروض والسلفيات

2024	2023	محدد	المجموع	ألف دينار كويتي	عام	محدد	المجموع
188,560	188,560	-	188,560	188,464	188,464	-	188,464
(22,197)	-	(22,197)	(22,197)	-	-	(20,190)	(20,190)
(19)	(19)	-	(19)	17	17	-	17
(7)	-	(7)	(7)	-	-	-	-
20,599	20,599	20,190	42,803	79	20,269	20,190	20,269
209,140	209,140	-	209,140	188,560	188,560	-	188,560

المخصصات في 1 يناير
مبالغ مشطوبة
فروقات تحويل
محولة إلى البنك المركزي
المحمل على بيان الدخل المجموع
المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 209,140 ألف دينار كويتي (2023: 188,560 ألف دينار كويتي) ويتضمن مخصص إضافي بمبلغ 174,350 ألف دينار كويتي (2023: 156,350 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام.

تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 46,406 ألف دينار كويتي (2023: 55,523 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 255,546 ألف دينار كويتي (2023: 244,083 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 90,844 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 99,327 ألف دينار كويتي).

إن التحليل للتغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

2024	ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليها	684,837	11,700	-	-	696,537
عادية	1,124,838	103,636	-	-	1,228,474
قياسية	713,262	255,946	-	-	969,208
مستحقة وغير	112,027	9,803	-	-	121,830
منخفضة القيمة	-	-	-	-	-
التسهيلات					
الائتمانية					
النقدية	2,634,964	381,085	-	-	3,016,049
التسهيلات					
الائتمانية					
غير النقدية	2,642,261	163,268	37,855	-	2,843,384
مخصص خسائر					
إئتمانية متوقعة					
للتسهيلات					
الائتمانية	29,318	23,974	37,552	90,844	90,844

2023				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
374,420	-	3,856	370,564	عليا
1,177,839	-	96,372	1,081,467	عادية
958,423	-	263,337	695,086	قياسية
107,919	-	15,903	92,016	مستحقة وغير
-	-	-	-	منخفضة القيمة
				منخفضة القيمة
				التسهيلات
				الائتمانية
2,618,601	-	379,468	2,239,133	النقدية
				التسهيلات
				الائتمانية
2,337,564	47,787	178,381	2,111,396	غير النقدية
				مخصص خسائر
				إئتمانية متوقعة
				للتسهيلات
99,327	47,200	29,515	22,612	الإئتمانية

إن الحركة على الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية هي كما يلي:

2024				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
99,327	47,200	29,515	22,612	الخسائر الإئتمانية المتوقعة
-	-	(640)	640	كما في 1 يناير 2024
-	-	100	(100)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل إلى المرحلة الثانية
13,708	12,550	(5,002)	6,160	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(22,197)	(22,197)	-	-	صافي المحمل (المعكوس)
6	-	-	6	المشطوب
				فروق تحويل عملة
90,844	37,553	23,973	29,318	الخسائر الإئتمانية المتوقعة
				كما في 31 ديسمبر
				2024

2023				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
82,548	21,974	35,889	24,685	الخسائر الإئتمانية المتوقعة
-	-	(257)	257	كما في 1 يناير 2023
-	-	197	(197)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	4,413	(4,145)	(268)	تحويل إلى المرحلة الثانية
36,959	41,002	(2,172)	(1,871)	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(20,189)	(20,189)	-	-	صافي (المعكوس) المحمل
9	-	3	6	المشطوب
				فروق تحويل عملة
99,327	47,200	29,515	22,612	الخسائر الإئتمانية المتوقعة
				كما في 31 ديسمبر
				2023

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادت مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى مبلغ 53,291 ألف دينار كويتي من مبلغ 52,238 ألف دينار كويتي (2023: 52,127 ألف دينار كويتي من مبلغ 49,642 ألف دينار كويتي). إذا استخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية، فإن مخصص الخسائر الائتمانية على القروض غير المتعثرة سوف يبلغ 9,377 ألف دينار كويتي (2023: 16,201 ألف دينار كويتي) أي أعلى من مخصص الخسائر الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2024. سوف تختلف النتائج الفعلية في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار النقص في التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

إدماج المعلومات المستقبلية

تدمج المجموعة المعلومات المستقبلية في كل من تقييمها فيما إذا كان خطر الائتمان للأداة قد زاد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها، وفي قياس خسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بتحليل تاريخي وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على خطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. يتم تطبيق التعديلات الاقتصادية الكلية ذات الصلة لالتقاط التغيرات الناتجة عن السيناريوهات الاقتصادية. تعكس هذه التعديلات توقعات معقولة وقابلة للدعم للظروف الاقتصادية المستقبلية التي لم يتم تضمينها في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. تشمل العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار الأسهم، أسعار النفط، وسعر الخصم، وتتطلب تقييماً لكل من الاتجاه الحالي والمتوقع للدورة الاقتصادية الكلية. يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة درجة التقدير المطلوبة لتحديد كيفية تأثير التغيرات في هذه العوامل الاقتصادية الكلية على خسائر الائتمان المتوقعة. يتم مراجعة المنهجيات والافتراضات، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بانتظام.

7. استثمارات في أوراق مالية

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
264,750	360,887
9,791	10,544
33,411	30,980
25,474	20,755
333,426	423,166

ادوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

ادوات دين - مدرجة
ادوات دين - غير مدرجة
أسهم ملكية - مدرجة
أسهم ملكية - غير مدرجة

يبين الجدول التالي التغيرات في إجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات الدين:

2024			
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
276,405	1,745	17,414	257,246
97,188	-	(3,589)	100,777
373,593	1,745	13,825	358,023

إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

2024			
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
1,864	1,745	96	23
298	-	238	60
2,162	1,745	334	83

حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
المحمل خلال السنة

2023			
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
324,759	1,745	20,074	302,940
(48,354)	-	(2,660)	(45,694)
276,405	1,745	17,414	257,246

إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة

2023			
المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
37	100	1,745	1,882
(14)	(4)	-	(18)
23	96	1,745	1,864

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
المعكوس خلال السنة

قامت المجموعة بتحديد بعض أدوات الدين كأدوات تحوط وذلك للتحوط من التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة بدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استنادًا إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المصنفة كأداة تحوط كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 292,305 ألف دينار كويتي (2023: 174,354 ألف دينار كويتي). وبلغت صافي الخسارة من التغير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 947 ألف دينار كويتي (2023: 3,313 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 32.00% (2023 : 32.00%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الاستثمار خلال السنوات السابقة وتم أخذ مخصص بالكامل مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2023 : 3,506 ألف دينار كويتي). إن رخصة السمسرة لديها عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2024، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.7% (2023 : 3%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 10.7% (2023 : 11.2%) للوصول إلى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. إن سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على وجود إنخفاض في قيمة رخصة السمسرة (2023 : لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
6,042	6,220
58,625	55,301
64,667	61,521

فوائد مدينة مستحقة
أرصدة مدينة أخرى

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أرباح غير محققة متعلقة بمقاصصة أسعار الفائدة بمبلغ 30,492 ألف دينار كويتي (2023: 33,364 ألف دينار كويتي).

11. أموال مقترضة أخرى

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 223,714 ألف دينار كويتي (2023: 149,229 ألف دينار كويتي). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 252,815 ألف دينار كويتي (2023: 160,025 ألف دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

تشمل الأموال المقترضة الأخرى سندات الشريحة 2 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي (2023: 50,000 ألف دينار كويتي) تم إصدار الشريحة الأولى من السندات في سبتمبر 2023 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي والشريحة الثانية في يوليو 2024 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي، والتي تحمل فائدة بنسبة 3% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، بأساس لا يقل عن 5%. ان تلك السندات غير مضمونة، قابلة للاستدعاء بشكل كلي وليس بشكل جزئي طبقاً لرغبة البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وتخضع لبعض الشروط وموافقات الجهات الرقابية

12. مطلوبات أخرى

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
35,750	35,638	فوائد مستحقة الدفع
5,558	5,270	إيرادات مؤجلة
59,313	57,116	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
12,029	14,053	مستحقات تتعلق بالموظفين
110,429	137,630	أخرى
223,079	249,707	

يتضمن "بند أخرى" خسائر غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 27,351 ألف دينار كويتي (2023: 29,085 ألف دينار كويتي).

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2023: 2,500,000,000) سهماً بقيمة 100 فلس للسهم.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2023: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكنتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

2023	2024	
199,133,674	198,171,829	عدد أسهم الخزينة
10.00%	9.95%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
99,369	98,890	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
99,965	120,885	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
501	520	المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم	2023	2024	
	100,140,469	199,133,674	الرصيد كما في 1 يناير
	98,993,205	-	مشتريات
	-	(961,845)	مبايع
	199,133,674	198,171,829	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج. علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. وذلك نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال، بناء على موافقة الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 13 أبريل 2022،

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2024 و2023 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ. احتياطي إعادة تقييم عقار
يمثل هذا الإحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و. احتياطي تقييم الاستثمار
تمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية في حقوق الملكية.

ز. توزيعات أرباح وأسهم منحة
وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 24 أبريل 2024، على توزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلس للسهم الواحد بمبلغ 44,823 ألف دينار كويتي (2022: بواقع 25 فلس للسهم بمبلغ 47,298 ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 يوليو 2024، على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 12 فلس للسهم الواحد بمبلغ 21,515 ألف دينار كويتي (2023: بواقع 12 فلس للسهم بمبلغ 22,071 ألف دينار كويتي)، والتي تم دفعها لاحقاً.

اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 40 فلس (2023: 25 فلس) للسهم الواحد وأسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم (2023: لا شيء) مملوكة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. إن هذا الاقتراح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

14. إيرادات الفوائد

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
158,209	181,857	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
37,554	33,363	معاملات وإيداعات بين البنوك
13,936	15,701	استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)
7,808	6,790	سندات وأذونات خزانة
217,507	237,711	

15. صافي المعكوس (المحمل) من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى إن المبالغ التالية قد تم عكسها (تحميلها) في بيان الدخل المجمع :

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
(20,190)	(22,204)	قروض وسلفيات - محدد
36,441	29,304	قروض وسلفيات - مستردة
(1,189)	(20,350)	قروض وسلفيات - عام
18	(298)	استثمارات أوراق مالية
(25,177)	9,114	تسهيلات غير نقدية
9,955	52,140	مخصصات أخرى
(142)	47,706	

بلغ المحمل من الخسائر الائتمانية المتوقعة باستثناء القروض والسلف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 298 ألف دينار كويتي (2023: معكوسة بمبلغ 18 ألف دينار كويتي).

بالإضافة إلى ذلك، وبموجب أمر تنفيذي صادر عن إدارة التنفيذ بوزارة العدل بتاريخ 2 سبتمبر 2024، تم بيع جزء من أسهم بنك بوبيان على مدى ثلاثة أيام متتالية، اعتباراً من 6 أكتوبر 2024. وتم إيداع عوائد هذا البيع في البداية لدى وزارة العدل. في 19 ديسمبر 2024، قامت إدارة التنفيذ بوزارة العدل بتحويل مبلغ 58,992 ألف دينار كويتي من عوائد البيع إلى البنك. تم الاعتراف بهذا التحويل كمبلغ معكوس في المخصصات الأخرى.

16. ضرائب ومساهمات

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
(2,912)	(4,150)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(1,176)	(1,663)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(1,150)	(1,646)	حصة الزكاة
(5,238)	(7,459)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة.

تحتسب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

17. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2023	2024	
111,150	157,195	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالآلاف)
(135,887)	(198,981)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,856,169	1,793,075	
59.9	87.7	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

18. شركة تابعة

نسبة الملكية			اسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
2023	2024				خدمات الوساطة المالية
%98.16	%98.16		شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	

19. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

2023			2024			أعضاء مجلس الإدارة
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	
151	1	3	79	-	2	قروض
15	1	4	14	1	3	بطاقات ائتمان
11,976	12	11	1,242	8	11	ودائع
1,448	3	5	277	2	4	التزامات طارئة
						مكافأة أعضاء
614	-	11	741	-	11	مجلس الإدارة
						الجهاز التنفيذي
1,674	4	44	1,528	5	32	قروض
82	1	39	49	-	30	بطاقات ائتمان
1,873	46	59	2,352	40	45	ودائع
108	3	46	115	2	36	التزامات طارئة
						شركات زميلة
13,624	-	1	13,669	-	1	ودائع
						مساهمين رئيسيين
62	-	1	74	-	1	ودائع

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 53 ألف دينار كويتي (2023: 123 ألف دينار كويتي) ومبلغ 1,005 ألف دينار كويتي (2023: مبلغ 1,251 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا هي كما يلي :

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل مزايا بعد التوظيف مزايا مكافأة نهاية الخدمة
1,895	2,072	
27	33	
173	164	

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 741 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 614 ألف دينار كويتي)، تم احتسابها وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت الإدارة العليا.

20. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم افتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الإستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوى 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

تشمل تقنيات التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مشابهة تتوفر لها أسعار مستمدة من السوق، ومعلومات عن العمليات الأخيرة، وقيم الأصول الصافية. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم معدلات الفائدة الخالية من المخاطر ومعدلات الفائدة المرجعية، وفروقات الائتمان والعلوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتقلبات الأسعار المتوقعة والارتباطات. تهدف تقنيات التقييم إلى الوصول إلى قياس للقيمة العادلة يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو المدفوع لنقل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرصيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية المادية". إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2024				أسهم دين أسهم ملكية وأخرى
ألف دينار كويتي				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
360,887	10,544	-	371,431	
30,980	20,755	-	51,735	
391,867	31,299	-	423,166	
2023				أسهم دين أسهم ملكية وأخرى
ألف دينار كويتي				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
264,750	9,791	-	274,541	
33,411	25,474	-	58,885	
298,161	35,265	-	333,426	

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، لم يتم أي تحويلات بين المستوى 1، المستوى 2 والمستوى 3 للقيمة العادلة.

21. الأدوات المالية

أ. استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
648,264	986,359
176,887	86,461
444,674	227,640
2,430,041	2,806,909
274,541	371,431
61,521	64,667
4,035,928	4,543,467

مخاطر الائتمان المتعلقة بالبند المدرجة في

الميزانية العمومية

نقد وأرصدة قصيرة الأجل (باستثناء النقد في الصندوق)
سندات الخزنة والبنك المركزي
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلفيات
أدوات الدين
موجودات أخرى

مخاطر الائتمان المتعلقة ببند خارج الميزانية

121,936	268,224
127,989	140,027
1,588,770	1,698,532
443,346	690,195
2,282,041	2,796,978
6,317,969	7,340,445

قبولات مصرفية
اعتمادات مستندية
خطابات ضمان
خطوط إئتمان غير مسحوبة

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة موضح في إيضاح 21 (و).

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للاسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيف خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د. جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
القيمة العادلة للضمان	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		90-61 يوما	60-0 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
-	-	-	-	14,104	53,426	40,603
-	-	5	98,170	448,080	1,228,265	696,537
-	-	79	23,576	521,128	209	-
-	-	84	121,746	983,312	1,281,900	737,140
كما في 31 ديسمبر 2024						
-	-	-	-	100,478	-	46,215
-	-	-	89,007	465,814	1,177,715	374,420
-	-	168	18,744	492,609	124	-
-	-	168	107,751	1,058,901	1,177,839	420,635
كما في 31 ديسمبر 2023						

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد المنشأة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، والوضع والأداء المالي حينما يطبق.

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة عادية	5 و 6 درجات
درجة قياسية	7 و 8 درجات
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات
	تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A-,BBB+,BBB,BBB-,BB+,BB,BB-,B+ تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC- تقدير D أو ما يعادلها

هـ. تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2024 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي		القطاع الجغرافي :
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
3,394,192	2,127,328	3,071,443	1,729,233	الكويت
996,206	419,199	920,076	340,789	آسيا
132,277	137,021	103,309	111,753	أوروبا
9,838	79,919	13,312	79,839	الولايات المتحدة
101,184	33,511	35,056	20,427	أخرى
4,633,697	2,796,978	4,143,196	2,282,041	
2024 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي		القطاع حسب النشاط :
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
367,247	-	204,036	-	حكومي
559,756	406,049	539,472	460,429	تجاري وصناعي
789,703	1,133,513	820,334	1,108,896	إنشائي وعقاري
1,685,505	432,576	1,473,894	353,006	بنوك ومؤسسات مالية
1,231,486	824,840	1,105,460	359,710	أخرى
4,633,697	2,796,978	4,143,196	2,282,041	

و. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعين.

عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات لشراء أو بيع العملات بسعر محدد وفي تاريخ مستقبلي.

تستخدم مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمجموعة، والتي تصنف كأدوات تحوط فعالة وتدرج ضمن 'محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة'. أما مقايضات أسعار الفائدة الأخرى وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة، فيتم تنفيذها لصالح العملاء أو لأغراض التحوط ولكنها لا تستوفي معايير التأهيل للمحاسبة عن التحوط. ويتم تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة لصالح العملاء من خلال الدخول في معاملات معاكسة مع الأطراف المقابلة أو من خلال معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

مقايضات أسعار الفائدة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات الفائدة على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة. أما في مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، فإن المجموعة تقوم بتبادل مدفوعات الفائدة بعمليتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة، وتبادل المبالغ الأساسية المحددة بعمليتين مختلفتين عند بداية العقد وإعادة تبادل المبالغ الأساسية عند الاستحقاق. تشمل هذه الفئة أيضًا مقايضات معدلات الربح.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعين والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله في بيان الدخل المجموع.

تعتمد مقايضة أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروف على عملة دولار الأمريكي (SOFAR).

ألف دينار كويتي					
القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					القيمة العادلة الموجبة
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
224,222	-	12,362	29,610	182,250	503
314,411	254,191	18,332	41,888	-	787
269,778	269,778	-	-	-	26,564
808,411	523,969	30,694	71,498	182,250	27,854

كما في 31 ديسمبر 2024
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقايضة أسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقايضة أسعار الفائدة (أخرى)

ألف دينار كويتي					
القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					القيمة العادلة الموجبة
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
164,933	-	6,171	8,129	150,633	637
196,846	141,643	23,608	30,368	1,227	835
280,866	274,731	6,135	-	-	28,250
642,645	416,374	35,914	38,497	151,860	29,722

كما في 31 ديسمبر 2023
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقايضة أسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقايضة أسعار الفائدة (أخرى)

تتمثل إستراتيجية المجموعة في عدم تحمل مخاطر أسعار الفائدة على الموجودات طويلة الأجل. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من تعرضها للتغيرات في القيمة العادلة بسبب مخاطر أسعار الفائدة على بعض الموجودات والمطلوبات المالية. يتم تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط. في علاقات تحوط القيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان من المتوقع أن تكون مقايضات أسعار الفائدة المخصصة في كل علاقة تحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط الذي يعود إلى مخاطر أسعار الفائدة باستخدام الطرق النوعية والكمية المناسبة. تسعى المجموعة عموماً إلى مطابقة الشروط الهامة (المدة، والقيمة الافتراضية، والتعرض لأسعار الفائدة، والعمل، وتكرار دفعات الفائدة، وفترات السداد) للبند المتحوط وأداة التحوط.

تقوم المجموعة بتقليل مخاطر ائتمان الطرف المقابل في الأدوات المشتقة عن طريق الدخول في معاملات مع أطراف مقابلة عالية الجودة.

يتم تقييم جميع العقود المشتقة بالقيمة العادلة بناءً على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

2. مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدبر المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناءً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم افتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف		نقاط الأساس	دينار كويتي
2023	2024		
3,737	4,391	25+	دينار كويتي
228	47	25+	دولار أمريكي
(43)	179	25+	عملات أخرى
3,922	4,617		

ب. مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجموع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف		دينار كويتي		نسبة التغير في أسعار العملات	
2023	2024	حقوق الملكية	بيان الدخل		
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
-	(13)	-	(213)	5+	دولار أمريكي
50	(6)	40	(1)	5+	جنيه استرليني
-	2	-	-	5+	دولار استرالي
-	17	-	15	5+	ريال سعودي
-	-	-	65	5+	درهم إماراتي
-	9	-	10	5+	ريال قطري
-	(9)	-	124	5+	أخرى
50	-	40	-		

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية راس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

2023		2024		نسبة التغير في سعر السهم	بورصة الكويت
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
1,671	-	1,536	-	5+	

د. مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

كفا في 31 ديسمبر 2024						ألف دينار كويتي	
الموجودات :						أكثر من سنة	المجموع
حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	أكثر من سنة	المجموع		
1,024,854	-	-	-	-	1,024,854	-	
86,454	-	7	-	-	86,461	-	
33,974	87,818	17,122	19,485	69,241	227,640		
407,078	286,289	476,512	451,858	1,185,172	2,806,909		
59,346	26,589	27,032	19,938	290,261	423,166		
-	-	-	-	28,698	28,698		
-	-	-	-	3,506	3,506		
52,419	267	-	-	11,981	64,667		
1,664,125	400,963	520,673	491,281	1,588,859	4,665,901		
المطلوبات:							
61,044	23,416	83,331	63,219	13,396	244,406		
66,922	41,079	12,760	44,478	11,100	176,339		
1,383,736	406,332	310,593	245,282	143,820	2,489,763		
-	-	-	94,160	665,800	759,960		
115,476	12,990	14,014	2,999	104,228	249,707		
1,627,178	483,817	420,698	450,138	938,344	3,920,175		
36,947	(82,854)	99,975	41,143	650,515	745,726		

كفا في 31 ديسمبر 2023						ألف دينار كويتي	
الموجودات :						أكثر من سنة	المجموع
حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	أكثر من سنة	المجموع		
696,647	-	-	-	-	696,647	-	
176,748	93	46	-	-	176,887	-	
66,045	31,524	47,131	241,471	58,503	444,674		
372,592	220,730	331,426	554,073	951,220	2,430,041		
114,205	32,262	3,460	22,924	160,575	333,426		
-	-	-	-	29,311	29,311		
-	-	-	-	3,506	3,506		
53,804	250	-	2,649	4,818	61,521		
1,480,041	284,859	382,063	821,117	1,207,933	4,176,013		
المطلوبات:							
101,804	-	-	46,013	13,337	161,154		
54,794	45,512	37,235	53,229	-	190,770		
1,483,569	200,722	264,179	244,121	7,745	2,200,336		
-	-	-	-	740,096	740,096		
109,257	10,750	9,797	3,483	89,792	223,079		
1,749,424	256,984	311,211	346,846	850,970	3,515,435		
(269,383)	27,875	70,852	474,271	356,963	660,578		

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
2,796,978	668,962	501,317	546,182	645,256	435,261
المطلوبات المحتملة					
كما في 31 ديسمبر 2023					
2,282,041	567,151	373,739	396,674	538,933	405,544
المطلوبات المحتملة					

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
248,850	14,943	65,077	84,002	23,641	61,187
179,169	11,287	45,723	12,986	42,136	67,037
2,512,591	157,907	248,779	313,432	408,429	1,384,044
918,707	808,087	96,586	-	13,569	465
249,707	104,228	2,999	14,014	12,990	115,476
4,109,024	1,096,452	459,164	424,434	500,765	1,628,209
كما في 31 ديسمبر 2024					
المطلوبات الغير مخصومة :					
المستحق إلى البنوك					
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى					
ودائع العملاء					
أموال مقترضة أخرى					
مطلوبات أخرى					

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
166,369	15,951	48,492	-	-	101,926
201,405	-	61,945	38,489	46,153	54,818
2,205,790	7,760	247,130	265,253	201,343	1,484,304
822,554	818,185	-	209	3,723	437
223,079	89,792	3,483	9,797	10,750	109,257
3,619,197	931,688	361,050	313,748	261,969	1,750,742
كما في 31 ديسمبر 2023					
المطلوبات الغير مخصومة :					
المستحق إلى البنوك					
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى					
ودائع العملاء					
أموال مقترضة أخرى					
مطلوبات أخرى					

22. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

23. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

- خدمات بنكية شركات، دول وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي					
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات، دول وأفراد	
2023	2024	2023	2024	2023	2024
113,051	117,659	22,065	22,924	90,986	94,735
57,121	62,310	12,669	13,271	44,452	49,039
170,172	179,969	34,734	36,195	135,438	143,774
(142)	47,706	9,731	52,108	(9,873)	(4,402)
111,175	157,226	13,562	50,854	97,613	106,372
4,176,013	4,665,901	1,598,066	1,788,996	2,577,947	2,876,905
3,515,435	3,920,175	1,808,024	2,109,344	1,707,411	1,810,831
صافي إيرادات الفوائد					
إيرادات غير الفوائد					
إيرادات التشغيل					
إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى					
صافي ربح المدة					
مجموع الموجودات					
مجموع المطلوبات					

24. البنود خارج الميزانية العمومية ومطالبات قانونية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. مطالبات قانونية

كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، يوجد بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 4,709 ألف دينار كويتي (2023: 3,790 ألف دينار كويتي).

25. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014، متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.